REF: PRS 2020/08/174 **10.08.2020**

آن الأوان لحكومة الوفاق الوطني لتحدد موقفها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سجن معيتيقه

أكثر من أربع سنوات مضت منذ وصول حكومة الوفاق الوطني (حكومة الوفاق) إلى طرابلس ومباشرتها العمل في العاصمة؛ لا زالت المليشيات المختلفة، التي تعمل تحت إسم حكومة الوفاق تتقاضى المرتبات والمزايا، رغم انتهاكها حقوق الإنسان لألاف المعتقلين في السجون التابعة لها. لهذا يجب وضع حداً لتهرب حكومة الوفاق، وبالأخص وزارتي الداخلية والعدل، من تحمل مسؤوليتها والتحرك لإنهاء هذه الانتهاكات، أو إعلانها صراحة أنهم ليس لديهم أي سلطة على هذه المليشيات.

في مناسبات عدة سابقة قامت منظمة التضامن لحقوق الإنسان (التضامن) بمخاطبة المجلس الرئاسي ووزارتي العدل والداخلية، وطالبتها بضرورة نقل كل المعتقلين من سجن معيتيقه، الذي تديره "قوة الردع الخاصة" التابعة لوزارة الداخلية، إلى سجون تخضع فعليا لوزارة العدل وتُدار من قبل الشرطة القضائية التابعة لها. ولكن تم تجاهل تلك المراسلات، وفي كل مناسبة استمرت حكومة الوفاق في إعطاء وعوداً لم تلتزم بها، واستمرت الانتهاكات الجسيمة.

يوم 16 يوليو 2020، أعلنت[1] وزارة الداخلية عن "إطلاق حملة أمنية للكشف عن مصير المغيبين قسرياً". وإذ تُرحب التضامن بهذا الإعلان، تأمل ألا يكون مصيره مصير بيانات سابقة عن وعود بتحقيقات ومراجعات وإصلاحات، لا يُترجم إلى أعمال وواقع على الأرض.

الوزارة دعت كل من لديه قريب مغيب قسرياُ إلى ضرورة التوجه لأقرب مركز شرطة أو مخاطبة ديوان وزارة الداخلية مباشرة للإبلاغ عن واقعة الاختفاء القسري، وهو أمر مهم، وتحث التضامن دائما عند تلقيها بلاغا عن ضحايا الانتهاكات؛ المُبلِغ بضرورة توثيق الواقعة في أقرب مركز شرطة أو لدى مكتب النائب العام. وتضم التضامن صوتها الى صوت الوزارة وتدعو كل من تعرض هو أو قريب له لأي اعتداء على شخصه أو على أي حق من حقوقه الأساسية أن يقوم بتوثيق الواقعة لدى السلطات؛ شرطة أو نيابة.

إذا كانت وزارة الداخلية جادة في حملتها هذه للكشف عن مصير المغيبين قسريا[2] وتحديد الأشخاص والجهات الضالعة في هذه الأعمال الإجرامية، فعليها أن تبدأ من عند وزارة الداخلية ذاتها، وتحديدا قوة الردع الخاصة. هذه القوة التابعة للوزارة ضالعة في عشرات، وربما مئات، الجرائم من جرائم التعذيب والاخفاء القسري والاعتقال التعسفي وغير القانوني.

وفقا لأحدث تقرير لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[3]، يُقدَّر عدد المحتجزين في سجن معيتيقه، الذي تديره قوة الردع الخاصة، بحوالي 3600 محتجز، من بينهم نساء وأطفال. لا أحد يعرف تحديداً عدد المحتجزين في قاعدة معيتيقه ولا أماكن احتجازهم، وهذا باعتراف المجلس الرئاسي[4]، ولم تتمكن أي هيئة مستقلة، وطنية أو دولية، من زيارة السجن، كما لم يُسمح لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بزيارة السجن.

كل القضايا التي اطلعت عليها منظمة التضامن، لم تقم قوة الردع بالتعريف بنفسها عند قيامها بعملية القبض، لم توضح للشخص أسباب الاعتقال ولم تُبرز مذكرة اعتقال صادرة عن جهة قضائية، وهذه مخالفة لأحكام قانون الإجراءات الجنائية الليبي[5]. أغلب عمليات القبض تقوم بها عناصر ملثمة، وغالبا تحضر في مركبات آلية لا تحمل شعاراً للجهة التي تتبعها. تمنع قوة الردع، خاصة في الفترة الأولى من الاحتجاز، على نحو متكرر المحتجزين من الاتصال بالعالم الخارجي، وقد يظل المحتجز في عزلة عن العالم الخارجي لأشهر أو أكثر، تصل حد الاخفاء القسري، بدون أن يتواصل مع أسرته أو تعلم أسرته مصيره. وعند احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، يصبح المحتجزون أكثر عرضة للتعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويُمارس التعذيب وسوء المعاملة بشكل ممنهج في سجن معيتيقه، وتشمل أساليب التعذيب الأكثر شيوعاً الضرب بأشياء مختلفة مثل القضبان المعدنية وأنابيب المياه [PPR] والجلد على باطن القدمين [الفلقة] والتعليق في وضعية مؤلمة والحرق بالسجائر أو القضبان الساخنة والصدمات الكهربائية. وتواترت شهادات بعض المحتجزين عن حالات وفاة رهن الاعتقال، إما بسبب التعذيب حتى الموت، أو الإهمال الطبي المتعمد وسوء التغذية. كما نقلت تقارير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقاريراً عن تعرض النساء للتحرش والاعتداء الجنسي، حيث لا يوجد حارسات نساء في سجن معيتيقه.

قوة الردع، التي تتلقى مخصصات، من الخزانة العامة[6]، عن كل سجين موجود لديها، لا تقوم بتوفير الطعام المناسب ولا الرعاية الطبية. كما تفرض على أسر المعتقلين، من يرغبوا في جلب طعام وملابس، وحتى مياه شرب، شراء هذه الاحتياجات واللوازم من سوق تديره قوة الردع في سجن "الجديدة" وبأسعار أعلى من متوسط أسعار المحال التجارية. كما تقوم بإرسال رسائل نصية على الهاتف النقال تُخطر فيها الأسر بوجود وصفة طبية "روشيته" في صيدلية الردع في سجن الجديدة، تحضر الأسرة وتدفع ثمن الدواء لكي تقوم قوة الردع بتسليمه للمحتجز في سجن معيتيقه. كما تفرض على الأسر دفع تكاليف المصحات والمستشفيات الخاصة في حال نقل المحتجز للعلاج في أحد هذه المصحات. مع العلم أن عدداً كبيراً من المحتجزين يقطن أهاليهم في مدن أخرى، فيتكبد الكثير منهم مشاق وتكاليف إضافية لجلب احتياجات أبنائهم، والبعض يتعذر عليه القيام بذلك.

إضافة الى الحرمان غير القانوني من الحرية، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وفي ظروف غير إنسانية، تستغل قوة الردع قلق وحرص أسر المحتجزين على سلامة ذويهم، فتكلفهم تكاليف مالية إضافية كثير منهم لا قدرة لهم على توفيرها. ما تقوم به قوة الردع يرتقي إلى الابتزاز المُجَرَّمْ قانوناً.

في سجن معيتيقه، كل العمال، الذين يقومون بإعداد الطعام وتوزيعه على الزنزانات، ويقومون بأعمال النظافة، وبأعمال البناء والصيانة وبنقل البضائع والمعدات، هم من المهاجرين، أغلبهم من أفريقيا ومن بنغلاديش. تعتقلهم قوة الردع بتهمة الهجرة "غير شرعية"، وتقوم بتشغيلهم بدون مقابل[7].

كل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوة الردع الخاصة، والتي تشمل ولا تقتصر على؛ الخطف والاعتقال التعسفي والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والابتزاز والاخفاء القسري والتعذيب والقتل تحت التعذيب والقتل بسبب الإهمال الطبي

المتعمد تتحمل مسؤوليته قوة الردع الخاصة ووزارة الداخلية؛ باعتبار قوة الردع تتبع اسمياً وزارة الداخلية، ووزارة العدل، باعتبار أن سجن معيتيقه "مؤسسة الإصلاح والتأهيل طرابلس الرئيسية" يتبع وزارة العدل اسمياً، والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، باعتبار أن المجلس الرئاسي أصدر قرار "إنشاء جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب"، القرار رقم (555)[8] لسنة 2018.

منظمة التضامن تطالب **حكومة الوفاق الوطني**:

1. فتح سجن معيتيقه لفريق طبي، أطباء وطاقم تمريض من الجنسين، مصحوباً بممثلين من وزارات الداخلية والعدل والصحة والهلال الأحمر الليبي وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وإجراء كشف طبي على النزلاء وإحالة الحالات التي تحتاج لرعاية طبية إلى المستشفيات،
2. الكشف عن وتوثيق ظروف الاعتقال من حيث النظافة والمرافق والتموين،
3. مراجعة سجلات سجن معيتيقه، ومقارنتها مع شهادات المحتجزين، وإعداد كشف كامل بالمحتجزين المتواجدين داخل السجن، ومن تم اعتقاله في الفترة السابقة وتم الافراج عنه، وبكل من توفي رهن الاعتقال، سواء بسبب الأمراض أو القتل تحت التعذيب، أو القتل خارج نطاق القضاء،
4. إحالة كل النساء الى قسم النساء في سجن الجديدة الذي تشرف عليها حارسات نساء،
5. إحالة كل المحتجزين الأحداث إلى الدور الخاصة بالأحداث،
6. إحالة المحتجزين الرجال إلى السجون التي تشرف عليها فعليا الشرطة القضائية،
7. مراجعة قضايا كل المحتجزين، وفي مقدمتها النساء والمصحوبات بأطفالهن، والافراج الفوري عن كل من لا توجد أي قرائن تجيز اعتقاله، مع ضمان الحق في جبر الضرر،
8. ضمان محاسبة المسؤولين ممن يثبت تورطهم في انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان،
9. إلغاء قرار المجلس الرئاسي رقم (555)[9] لسنة 2018، وحل قوة الردع الخاصة، والمجموعات المسلحة الأخرى، وإعادة دمج منتسبيها كأفراد وليس كمجموعات في الأجهزة الأمنية المختلفة، وفق استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع الأمني[10].

تطالب التضامن أيضاً **المجلس الأعلى للقضاء** بالإعلان عن نتائج عمل "لجنة استعراض حالات الاحتجاز التعسفي في سجن معيتيقه" التي أنشأها بموجب القرار رقم (129)، والاعلان عن توصيات اللجنة،

كما تطالب **مكتب مدعي المحكمة الجنائية الدولية** بفتح تحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سجن معيتيقه،

وتطالب **مكتب الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** بإلزام حكومة الوفاق الوطني تأمين دخول لجنة تقصي الحقائق، المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (43/L.40)، لتفتيش سجن معيتيقه في طرابلس وسجن الجوية في مصراته وباقي السجون في المنطقة الغربية، و

تطالب **فريق الخبراء المعني بليبيا**، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011)، بالبحث في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سجن معيتيقه، وتوجيه التوصيات اللازمة الى لجنة العقوبات.

منظمة التضامن تُذَكِّرْ المجلس الرئاسي ووزارة العدل ووزارة الداخلية بالتالي:

- أنه لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثنائية أخرى، لتبرير الانتهاكات الجسيمة مثل الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري،
- أن القانون الدولي يحظر الاحتجاز التعسفي ويجرّم التعذيب والإخفاء القسري[11]،
- أن القانون الوطني يشتمل على ضمانات ضد الاعتقال التعسفي ويجرّم التعذيب،
- أن القانون الدولي يصنف الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري ضمن الجرائم ضد الإنسانية[12]، متى ارتكبت على نطاق واسع أو منهجي،
- أن القانون الدولي يُحمل القادة العسكريين والمدنيين المسؤولية الجنائية لجرائم يرتكبها تابعيهم[13]، و
- وفقا للقانون الدولي لا يعتد بالصفة الرسمية، ولا بأي حصانات أو قواعد إجرائية خاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية، في محاسبة المسؤولين[14].

يجب على حكومة الوفاق تحمل مسؤوليتها تجاه حماية المواطنين والمقيمين في ليبيا من هذه الجماعات المسلحة وتكف عن إعطائها الشرعية تحت مسميات أجهزة وكيانات مختلفة تتصرف كأنها فوق القانون.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس – ليبيا

سجن معيتيقه "مؤسسة الإصلاح والتأهيل طرابلس الرئيسية" ونماذج من الانتهاكات

السجن

يقع السجن في قاعدة معيتيقه الجوية، على بعد حوالي 8 كيلومترات إلى الشرق من وسط مدينة طرابلس، ساحة الشهداء. تُستخدم القاعدة الجوية حالياً كمطار مؤقت منذ إغلاق مطار طرابلس الدولي في يوليو 2014.

تسيطر على السجن ميليشيا محلية من منطقة سوق الجمعة، يطلق عليها أسم "قوة الردع الخاصة" (قوة الردع). آمر قوة الردع أسمه عبد المنعم كارا، من سكان منطقة سوق الجمعة، وأغلب أفراد القوة من أتباع جماعة دينية متطرفة، يسمون أنفسهم

سلفيين، ولكن الكثيرين، في ليبيا وخارجها يسمونهم المداخلة، لأنهم أتباع الشيخ السعودي الشيخ ربيع المدخلي المقيم في مدينة جدة السعودية.

لم يكن السجن موجوداً قبل عام 2011. ومن خلال تحليل صور الأقمار الصناعية للمنطقة، المتوفرة على موقع Google Maps، إلى شهر مايو 2012، كان الموقع، المنطقة الجنوبية الغربية من القاعدة الجوية، يحتوي على 3 مخازن قديمة. في وقت ما في أواخر مايو وأوائل يونيو 2012، بدأت قوة الردع في تجديد وإضافة مباني وبناء جدار مرتفع حول الموقع، وتسارعت أعمال البناء منذ مطلع 2015 وفي ظرف عام تحول المكان الى سجن يضم 9 عنابر ومباني إدارية.

ظروف الاعتقال

وفقا لتقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) يُعتقد أن السجن يوجد به أكثر من 3600 سجين[15]. طبقاً لشهادات بعض المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم، فإن الزنزانة (5 م × 3 م) يوجد بها عادةً أكثر من 30 سجين. الزنزانات مكتظة للغاية لدرجة أن المعتقلين يتناوبون على النوم، بحيث يقف مجموعة من المعتقلين لمدة 6 ساعات ليتركوا مساحة على الأرض لتنام مجموعة أخرى، وهكذا.

الزنزانات غير مناسبة للبشر، تفتقر إلى المرافق الصحية النظيفة والمياه الصالحة للشرب وانعدام التهوية. السجناء يعانون من الإهمال الطبي، ويتعرضون للتعذيب والمعاملة المهينة الحاطة للكرامة، ومحرومون من الزيارات الأسرية. وقد مضى أكثر من عام لم تتمكن فيها العائلات من زيارة أقاربهم المعتقلين في معيتيقه. إمعانا في إيذاء المعتقلين وعائلاتهم، الزيارات في سجن معيتيقه تتم عبر دائرة تلفزيون، السجين في مكان ما في السجن وأسرته تجلس في غرفة الزيارة، ويتم التواصل عبر شاشة الكترونية. الزيارات التي تتم بالحضور الشخصي للسجين والجلوس مع أسرته في نفس الحجرة هي الاستثناء، الأصل هو الزيارات "الالكترونية"[16].

المعتقلون يتضورون جوعاً في السجن، الطعام لا يكفي من حيث الكمية ويفتقر للعناصر الغذائية الضرورية. فوجبة الإفطار عادة كل صباح بعد الفجر، وهي عبارة عن قطعة صغيرة من الخبز وإما قطعة صغيرة من الجبن أو جزء صغير من المربى، ومرة كل أسبوع لتر واحد من الحليب. وجبة الغداء، بعد منتصف النهار، وغالبا وعاء من المكرونة أو الأرز، بدون لحم أو خضار، لعدد 17-12 شخص. أما العشاء فعبارة عن مرق (حساء) وخبز. في شهر رمضان، وجبة الإفطار تمرة واحدة يشترك فيه ثلاثة أشخاص، ثم صحن مكرونة أو أرز.

سوق الجديدة:

بسبب سوء التغذية والإهمال الطبي، اضطرت العائلات إلى شراء المواد الغذائية والأدوية وإحضارها الى السجن لإيصالها إلى أقاربهم المعتقلين. كانت قوة الردع تقبل وأحيانا ترفض استلام المواد التي يحضرها الأهالي، والمسألة كانت حسب مزاجية الحرس. قبل نحو عامين، قامت قوة الردع بالإعلان عن رفضها قبول أي مواد تحضرها العائلات وأنه يتعين على العائلات أن تشتري من سوق خاص قامت بإنشائه وإدارته قوة

الردع في داخل سجن "لجديده". تقوم العائلة بشراء ما تريد من ملابس ومواد غذائية ومشروبات (حتى قنينة مياه الشرب)، وتقوم بدفع القيمة وتستلم إدارة السوق (التي هي أفراد من قوة الردع) الأغراض وتضع عليها إسم الشخص المعتقل، وتقوم بإيصالها إليه. متوسط الأسعار في سوق قوة الردع يزيد عن أسعار المحال والأسواق التجارية على الأقل بنسبة 50%.

كذلك، تفرض قوة الردع على أسر المعتقلين دفع تكاليف العلاج والعمليات الجراحية في العيادات والمستشفيات الخاصة، حيث يُطلب من الأسرة الذهاب إلى المستشفى لتسديد تكاليف العلاج قبل الشروع في العلاج أو العملية الجراحية.

دورات عقائدية:

يوجد في سجن معيتيقه قسم يُسمى "دار الضيافة" وتُسمى "دار حاتم"، وهي حجرة كبيرة فيها حوالي 20 معتقل، حيث الطعام أفضل، وتوجد دورات مياه يتوفر فيها الماء البارد والساخن. وفي هذه "الضيافة" يتلقون دورات عقائدية، في شكل لقاءات حوارية يديرها "شيوخ" تجلبهم قوة الردع بالإضافة إلى حفظ أجزاء من القرآن، ولكن التركيز على الجانب العقائدي، فهم الإسلام وفق فقه الحركة الوهابية ومنهج الشيخ ربيع المدخلي. إن المحتجزين الذين يتم نقلهم الى "دار الضيافة" هم من تنوي قوة الردع الافراج عنهم، إلا أن المحتجز قد يظل في هذا القسم لبضعة أشهر وأحيانا لأكثر من عام دون الإفراج عنه، وغير واضح هل الافراج متوقف على مدى تفاعل المحتجز خلال الجلسات العقائدية، ومدى ما يظهر عليه من تغير في التفكير والمنهج، أم لا. الإفراجات تتم بقرار من الردع، لم تلتق منظمة التضامن بأي سجين سابق في سجن معيتيقه تم الإفراج عنه بوثيقة إفراج تثبت أنه كان محتجزاً في سجن معيتيقه أو تذكر سبب الاحتجاز أو سبب الإفراج.

الخطف والاحتجاز من أجل الفدية

منظمة العفو الدولية ذكرت في تقرير[17] لها عن قوة الردع، 21 يونيو 2018، أن قوة الردع على ما يبدو تستهدف ضحاياها "بسبب أصولهم الجهوية، أو آرائهم السياسية المفترضة، أو مهنتهم أو ثرواتهم، من أجل الحصول على فدية نقدية". التقرير أورد حالة محرر عقود من طرابلس اسمه فتحي، عمره 55 عاماً من حي بن عاشور"، اختطفته قوة الردع واحتجزته لمدة 45 يوم في سجن معيتيقه. قوة الردع أفرجت عنه بعد ثلاثة أيام من توقيعه على صك بقيمة 195 ألف دينار ليبي لصالح أحد أفراد قوة الردع. الرجل توفي في أقل من ثلاثة أشهر من الإفراج عنه، حيث خرج مريضا ومنهكا جسديا بسبب منع قوة الردع حصوله على دواء مرض السكري.

منظمة التضامن اطلعت على عدة حالات، تعرض فيها المحتجزين أو أسرهم للابتزاز، دفع فدية مالية مقابل الافراج عن المحتجز في سجن معيتيقه. عبد الله تم اختطافه في احدى نقاط التفتيش، وبعد أربعة أشهر من اختفائه اتصل شخص بأسرة الضحية وطلب

منهم فدية 6 مليون دينار ليبي، وكان جواب الأسرة أنهم لا يملكون مثل هذا المبلغ، فعاود الاتصال مرة أخرى بعد ثلاثة أشهر وطلب فدية بقيمة 4 مليون دينار، وكانت الإجابة بأنه ليس في مقدورهم دفع الفدية. لأن أسرة عبد الله لا تستطيع دفع هذا الرقم الضخم، لا يزال عبد الله محتجزاً في بشكل غير قانوني في سجن معيتيقه.

نماذج من الانتهاكات في معيتيقه:

عدنان سعدون ابو شهيوه، تاريخ الميلاد 23 ديسمبر 1992، من منطقة قصر بن غشير. بتاريخ 26 يوليو 2017 تعرض لمحاولة اغتيال عندما كان واقفا أمام بيت أسرته في منطقة بن غشير، أطلق عليه شخص من سيارة مارة أعيرة نارية أصابته في رجليه. في مقابلة مع التضامن، 12 ديسمبر 2019، أفاد عدنان أن الشخص له علاقة بقوة الردع الخاصة. قامت أسرته بإسعافه إلى عيادة الفتح، في منطقة سوق الجمعة، الأعيرة النارية تسبب في كسر رجليه.

مساء اليوم التالي حضرت مجموعة مسلحة، ملثمين ويرتدون ملابس عسكرية، وقامت بخطفه من المصحة، حملوه بالسرير الطبي الذي كان عليه وأكياس الدم والتغذية متصلة بجسمه، في سيارة مثل سيارات الإسعاف من حيث الحجم ولكن لم تكن مجهزة كسيارة اسعاف. لم يقوموا بتغطية عينيه، ولذا عندما توقفت السيارة وقاموا بنقله منها، تعرف على المكان الذي اقتادوه اليه، إنه سجن معيتيقه.

تم ايداعه في غرفة عيادة بها ثلاثة أسرة، وظل فيها حوالي ثلاثة أسابيع، لم يتم اثناؤها تقديم أي رعاية طبية له، سوى مضادات حيوية ومسكن ألم. لم يقوموا بتوجيه أي تهمة، لم يقوموا بعرض أمر قبض، لم يقوموا بالتعريف بأنفسهم، فقط ليلة القبض عليه ذكر أحد الأشخاص المسلحين اسم شخص وسأل عدنان عما إذا كان يعرف الشخص، فأجاب عدنان أنه يعرف الشخص فهو جاره. قام على إثرها الشخص المسلح بضربه.

بعد حوالي ثلاثة أسابيع قاموا بنقله الى زنزانة اعتقال انفرادي، زنزانة رقم (4) في القاطع رقم (10). وصفها عدنان بأنها "صغيرة (متر في متر وستين، في طرف منها توجد بها حفرة لقضاء الحاجة، مرحاض)، ويوجد في الباب كوة صغيرة (تقريبا 30سم في 30سم) يقومون بإدخال الطعام منها. بالرغم من أنه لم يكن يقوى على الوقوف، كسور في رجليه الاثنين، إلا أنه ظل في الزنزانة وحده لمدة خمسة عشر يوما، بعدها قاموا بإحضار سجين آخر معه في الزنزانة لمساعدته، سجينين في زنزانة مساحتها (1.0×1.6 متر)[18].

ظل عدنان في الزنزانة لمدة سنة وثمانية أشهر وبعدها اخرجوه للتحقيق الأول، نهاية يناير مطلع فبراير 2019، في مبنى إدارة "النقلية"، حيث توجد مكاتب ومرافق تعذيب[19]. وفقا لشهادة عدنان، أنه هو شخصيا لم يتعرض للتعذيب قبل احضاره أمام المحقق، ولكن أفاد بأن السجناء عادة يتم اخضاعهم لعمليات تعذيب تصل لمدة أسبوع، يتم فيها أمر الضحية بأن يعترف بوقائع معينة عندما يمثل أمام المحقق، وإلا سيعود للتعذيب مرة

أخرى. المحقق لم يوجه لعدنان أي تهمة محددة، انتماء لتنظيم محدد أو ارتكاب فعل مُجرَّم أو أن شخصا ما اعترف عليه، وانما بادره بأنه "اليوم ثَبُتَ لقوة الردع أنك لا تنتمي لأي تنظيم، كنا نظنك أنك تتبع أحد التنظيمات، ولكن لم نجد أي دليل" ووعده بأنه سيتم الافراج عنه خلال أسبوع وأعطاه الهاتف ليتحدث مع والده، وكانت هذه المكالمة هي المرة الأولى التي يتصل فيها بأهله أو يعلموا هم بمصيره منذ ليلة اختطافه من المستشفى.

لم يتم الافراج عنه بعد التحقيق الأول، ولكن تم استدعاؤه للتحقيق الثاني يوم 21 أغسطس 2019. لم تكن هناك أي أسئلة جديدة أو تحقيق، وإنما سأله المحقق عن من يرغب أن يحضر لاصطحابه من السجن لأنه سيتم الافراج عنه، فطلب أن يحضر شقيقه وفعلا اتصلوا بشقيقه الذي قام باستلامه يوم 21 أغسطس 2019. عدنان مكث في سجن معيتيقه، في السجن الانفرادي 25 شهر، لم يتم عرضه على النيابة أو المحكمة أو توجيه تهمة له، خرج بعدها معاقاً لا يقوى على السير. رحل الى تركيا للعلاج حيث أجريت له عمليات جراحية. عندما التقت به التضامن في ديسمبر 2019، كان يسير باستخدام عكازات. بعد برنامج علاج طبيعي مكثف، عاد الى ليبيا بتاريخ 13 مايو 2020، واستشهد في محور عين زارة يوم 28 مايو 2020 مع القوات المساندة لحكومة الوفاق الوطني، بعد استهداف الموقع الذي كان فيه بقذيفة هاون[20].

الدكتور محمد الرجيلي غومه عبد الرحمن، تاريخ الميلاد 19 يونيو 1970، من مدينة اجدابيا. محمد كان عضو هيئة تدريس في قسم الحاسوب في مدينة اجدابيا، وتولى منصب وكيل وزارة الشهداء والمفقودين في الحكومة المؤقتة، في الفترة من نوفمبر 2012 إلى مارس 2014. الدكتور محمد يعاني من مرض اللوكيميا، سرطان الدم، ويحتاج الى علاج خاص وبشكل منتظم.

بينما كان الدكتور محمد عائداً إلى بيته يوم 8 يونيو 2016، تم اعتقاله في نقطة تفتيش في منطقة سوق الجمعة من قبل مجموعة مسلحة تدعى "كتيبة باب تاجوراء". بالرغم من كل المحاولات التي قامت بها أسرته إلا أنها لم تتمكن من معرفة مصيره، بعد عام من اختفائه اتصل بأسرته شخص وأبلغهم أن الدكتور محمد معتقل في سجن معيتيقه. تواصلت أسرته مع قوة الردع عبر الصفحة الرسمية لقوة الردع، فأجابوها أنه موجود لديهم منذ ثلاثة أيام، ولكن لم يفصحوا لا عن الجهة التي كان الدكتور محمد معتقل لديها، ولا أين كان معتقل، ولا أسباب الاعتقال. في شهر سبتمبر 2017 تم السماح لزوجته وأطفاله بزيارته في السجن، أي بعد 15 شهرا من اختفائه.

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لا يزال الدكتور محمد الرجيلي معتقل في معزل عن العالم الخارجي، أسرته لا تستطيع زيارته منذ أكثر من عام، ولديها قلق شديد على صحته نتيجة مرض اللوكيميا والظروف السيئة في السجن والآن جائحة كوفيد-19.

خالد محمد صالح خويلد ابلال الزنتاني، تاريخ الميلاد 13 فبراير 1975، من سكان منطقة السراج طرابلس. خالد يعمل موظف بمطار معيتيقه في قسم التحكم والإرشاد، تابع مصلحة الطيران المدني.

يوم الجمعة الموافق 20 مايو 2015، بينما كان خالد يستعد لإرشاد طائرة قادمة من تركيا الى موقفها، حضرت سيارة عليها شعار "سرية أمن المطار" ترجل منها ثلاثة أشخاص مسلحين وملثمين واقتادوا خالد الى سيارتهم واقتادوه الى جهة غير معروفة. في اليوم التالي، حضروا الى مقر العمل وأخذوا سيارة خالد وجهاز الحاسوب المحمول وجهاز هاتفه الجوال. الأشخاص الذين قاموا باختطافه لم يفصحوا عن هويتهم ولا عن الجهة التي يتبعوها ولم يبرزوا أمر قبض أو أي ورقة. المطار وقت الحادثة كان تسيطر عليه قوة الردع وكتيبة "البوني".

خالد اختفى كلياً منذ ذلك التاريخ، لم تقم أي جهة بالإقرار بوجوده لديها. بعض السجناء الذين تم الإفراج عنهم من سجن معيتيقه أفادوا بأنهم سمعوا باسمه يُذكر في السجن. ورغم كل المساعي التي قامت بها أسرة خالد، من توثيق جريمة الاختطاف لدى مركز شرطة مطار معيتيقه، والتواصل مع مصلحة الطيران المدني ومراسلات مكتب النائب العام واجتماع أعيان من مدينة الزنتان مع مسؤولين في قوة الردع إلا أن قوة الردع حتى تاريخ إعداد هذا التقرير رفضت الرد بالإثبات أو النفي بوجود ابلال لديها. عندما حضر أعيان الزنتان للقاء مسؤولين من قوة الردع "وعدوهم خيراً".

ساسي سالم ساسي طويري، تاريخ الميلاد 10 أغسطس 1986 بنغازي، نازح من مدينة بنغازي ومقيم في مدينة زليتن. يوم 3 فبراير 2018 قامت مجموعة مسلحة ملثمة باختطاف ساسي بالقرب من بيته، واقتادوه في سيارات لا تحمل شعاراً لأي جهة. زوجة ساسي اتصلت بوالده، المقيم في مصراته، وأبلغته بما حدث. والد ساسي انطلق بسيارته الى مدينة زليتن، وعندما وصل أبلغوه الجيران أن المسلحين عادوا الى البيت واقتادوا زوجة ساسي وأبنائها الثلاثة (محمد، تاريخ الميلاد 10 مارس 2013، حنان تاريخ الميلاد 16 يوليو 2014، وعبد الله تاريخ الميلاد 4 مارس 2016).

السيد سالم طويري قام بتوثيق حادثة الاختطاف في مركز الشرطة في زليتن، وبدأ في البحث عن ابنه عند الجهات الأمنية والسجون، ولكن الكل نفى أي صلة بالمخطوف وأسرته. بعد مرور شهر، قام السيد سالم بالاتصال بقناة مرئية وتحدث عن اختفاء ابنه وزوجة ابنه وأبنائهما الثلاثة. بعد يومين عرضت قناة حكومية، قناة "الرسمية" تسجيل "لاعترافات خمسة أشخاص بأنهم من تنظيم داعش، وأنهم قاموا بأعمال إرهابية منها الهجوم على مجمع المحاكم في مدينة مصراته"[21]. التسجيل حمل شعار قوة الردع، وهنا تم معرفة مكان الأسرة المختطفة.

شهر يوليو 2018، بعد خمسة أشهر من الاختطاف، تمكن السيد سالم طويري وزوجته من زيارة زوجة ابنهما وأحفادهما ولكن لم يسمحوا لهم برؤية ابنهم ساسي. في شهر أكتوبر 2018 تلقى مكالمة من شخص عَرَّفَ بنفسه أنه من قوة الردع وأنه لديه موعد لزيارة ابنه، وبعد يومين التقى بابنه ومعه زوجته والأحفاد الثلاثة. في شهر مارس 2019، تمكن السيد سالم طويري من زيارة ابنه لوحده، واثناء الزيارة أخبر والده بأن الأقوال التي وردت في التسجيل كانت تحت الإكراه، وأن محققين من مصراته حضروا للتحقيق معه وثبت لديهم من التحقيق أنه "لا توجد أي أدلة تثبت تورط ساسي طويري في الهجوم على مجمع محاكم مصراته في أكتوبر 2017".

حتى تاريخ اعداد هذا التقرير، لا يزال ساسي طويري وزوجته مريم معتقلين في سجن معيتيقه. أولادهما الثلاثة تم الافراج عنهم يوم 1 أكتوبر 2019 بعد مناشدات وحصول السيد سالم طويري على حكم من المحكمة يمنحه حضانة أحفاده الثلاثة.

الشيخ الدكتور نادر السنوسي العمراني، تاريخ الميلاد 8 نوفمبر 1972 طرابلس، من سكان منطقة الهضبة. الشيخ نادر وقت اختطافه كان عضو مجلس البحوث والدراسات الشرعية بدار الإفتاء الليبية والأمين العام لهيئة علماء ليبيا ونائب رئيس رابطة علماء المغرب العربي[22]. يوم 6 أكتوبر 2016، وبينما كان الشيخ نادر متوجها من بيته إلى مسجد الفواتير لأداء صلاة الفجر، اختطفته مجموعة مسلحة، بالقرب من المسجد، وأجبرته تحت تهديد السلاح بالصعود في سيارة وانطلقت به، في رتل من 6 سيارات، إلى جهة مجهولة. منذ ذلك تاريخ لم يتمكن ذويه من الاتصال به أو معرفة مصيره، ولم يصدر أي بيان من أي جهة تتبنى جريمة اختطافه.

بعد مضي حوالي 6 أسابيع من تاريخ اختطاف الشيخ نادر، 20 نوفمبر 2016، انتشر في صفحات شبكات التواصل الاجتماعي تسجيل مرئي يظهر فيه شخص وخلفه شعار جهاز المباحث العامة التابع لرئاسة مجلس الوزراء، يظهر فيه شخص يتحدث عن جريمة اختطاف الشيخ نادر العمراني[23]. الشخص الذي ظهر في التسجيل، هيثم عمران عبد الكريم الزنتاني، قام بتسمية عدة أشخاص في التسجيل منهم قيادات في كتيبة قوة الردع وزعم أنهم قاموا بخطف وقتل الشيخ نادر[24].

قوة الردع نشرت في نفس اليوم بيان[25] استنكرت فيه الجريمة واستنكرت "الزج باسمها في هذه الجريمة"، واعتبرته محاولة "تصفية حسابات لأغراض مشبوهة، ومحاولة المتاجرة بدم الشيخ نادر ـ رحمه الله"، وطالبت "الجهات الأمنية والقضائية وعلى رأسها النائب العام بفتح تحقيق عاجل وشفاف، لمعرفة من هم خلف هذه الجريمة، ومن يحاول استغلالها لمآرب خاصة به". كما أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بيان[26] أدان فيه بشدة الجريمة، ووصف من أقدم عليها بأنهم "مجموعة مجرمة باغية"، وأعطى تعليماته لوزارة الداخلية وجهاز المباحث العامة بفتح تحقيق في القضية. حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يقم المجلس الرئاسي ولا وزارة الداخلية ولا وزارة العدل ولا مكتب النائب العام بنشر أي معلومات أو نتائج التحقيق في جريمة اختطاف الشيخ نادر العمراني ولا مزاعم قتله.

سالم بو رياقه، من سكان مدينة بنغازي، ومن منتسبي "مجلس شورى ثوار بنغازي". أصيب في المواجهات المسلحة في بنغازي في منتصف عام 2014. سافر الى البوسنة للعلاج الطبيعي هناك من الشلل النصفي. عاد إلى ليبيا عن طريق مصراتة، قبيل شهر رمضان عام 2016، مطلع شهر يونيو، لصيام الشهر مع أسرته في مصراتة. قام مكتب أمن المعلومات في مطار مصراتة باعتقاله هو وابن خالته المرافق له وسلمتهم لقوة الردع في طرابلس، سالم توفي وقريبه أفرج عنه لاحقا. سالم وُجِد جثمانه في مشرحة مستشفى طرابلس المركزي "مستشفى شارع الزاوية" بتاريخ 26 أغسطس 2016، أي بعد حوالي 10 أسابيع من اعتقاله في مطار مصراته.

نُشرت صور لجثمان سالم بو رياقه في المشرحة، وكان واضحاً من الصور أنه فقد جزء كبير من وزنه، ربما بسبب نقص الغذاء أو المرض أو من مضاعفات نقص الغذاء والمرض، ولم تتوفر أي معلومات عن أسباب الوفاة.

محمد محمود محمد السنوسي العبار، تاريخ الميلاد 1992، اعتقل يوم 18 سبتمبر 2015. قامت قوة الردع الخاصة بتسليم جثمانه الى مستشفى طرابلس المركزي في شهر أبريل 2017. حسب تقرير الطبيب الشرعي، تم إحالة الجثمان الى الطب الشرعي بتاريخ 16 مايو 2017، وتاريخ الوفاة كان 1 أبريل 2017، أي ظل جثمانه في ثلاجة المشرحة ستة أسابيع. مثل حالة سالم بو رياقه، جثمان محمد العبار ظهر أنه فقد جزء كبير من وزنه، ولم تتوفر أي معلومات عن أسباب الوفاة.

وفقا لتقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[27] "تمنع المجموعات المسلحة على نحو متكرر المحتجزين من الاتصال بالعالم الخارجي في الفترة الأولى من احتجازهم ... تصل حد الاخفاء القسري. وعند احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي، يصبح المحتجزون أكثر عرضة للتعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ويُمارس التعذيب وسوء المعاملة بشكل ممنهج في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا ... وتشمل أساليب التعذيب الأكثر شيوعاً الضرب بأشياء مختلفة مثل القضبان المعدنية وأنابيب المياه [PPR] والجلد على باطن القدمين [الفلقة] والتعليق في وضعية مؤلمة والحرق بالسجائر أو القضبان الساخنة والصدمات الكهربائية. وقد تعرض بعض المحتجزين للضرب حتى الموت ... وفي عام 2017، وصلت 35 جثة تحمل علامات التعذيب إلى مستشفيات طرابلس وحدها".

وفقا لخلاصات تقرير مكتب المفوض السامي، وفاة سالم بو رياقه ومحمد العبار رهن الاعتقال، اعتقال في معزل عن العالم الخارجي، ليست الحالات الوحيدة وهي نتيجة متوقعة من ظروف الاعتقال في ظروف غير إنسانية.

سالم عبد السلام غريبي، مواليد سنة 1961 زليتن، كان يعمل مدرس تاريخ وجغرافيا قبل أن يغادر ليبيا مطلع التسعينيات ليستقر في الباكستان ويتزوج هناك ويستمر في العمل في مهنة التعليم. السلطات الباكستانية قامت باعتقال سالم غريبي في ديسمبر 2001، وقامت بتسليمه للقوات الأمريكية في أفغانستان في نفس الشهر[28]، والتي قامت بترحيله لاحقا، في شهر مايو 2002، الى معتقل غوانتانامو. فريق العمل المعني بمراجعة غوانتانامو بالولايات المتحدة أوصت بإخلاء سبيله في عام 2010، في سياق توصيتها بالإفراج عن 240 معتقلاً ونقلهم لاحقًا إلى دول أخرى. ولكن تأخر تنفيذ هذه التوصية بشكل كبير[29]، وظل محتجزًا بشكل غير قانوني في معتقل غوانتانامو حتى تم نقله إلى دولة السنغال بتاريخ 3 أبريل 2016، ومعه مواطن ليبي آخر اسمه عمر خليفة بو عويشة.

عملية إعادة توطين سالم غريبي في السنغال تمت بتأكيدات أنه سيحصل على الإقامة الدائمة فيها. ومع ذلك، في 26 مارس 2018، تم إخطاره كتابيًا أنه بناءً على انتهاء تصريح إقامته لمدة عامين في السنغال في 3 أبريل 2018، قررت حكومة السنغال

وسفارة ليبيا في السنغال تسهيل عودته إلى ليبيا. يوم 4 أبريل 2018، تم اعتقال سالم غريبي وعمر بو عويشة في مطار معيتيقه.

سالم غريبي ظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ وصوله إلى طرابلس، وأنكرت قوة الردع أنه محتجز لديها بالرغم من إقرار مكتب النائب العام، شفهياً في شهر نوفمبر 2018، وتعهده بترتيب موعد لأسرته لتزوره في سجن معيتيقه. مطلع شهر اكتوبر عام 2019 اتصلت إدارة سجن معيتيقه بأسرة سالم غريبي وطلبوا منهم الحضور لزيارته واحضار ما يلزمه من أكل وملابس، وطلبوا من الأسرة الاستمرار في احضار الطعام والدواء والملابس دوريا ولكن من دون السماح لهم بزيارته مرة أخرى[30]. سالم غريبي في حالة صحية سيئة، فهو نصف أعمى ويعاني من إصابات جراء حادث سير يجعله طريح الفراش بعض الأحيان. ونظراً لحالته الصحية، وفي ظل عدم توفر الرعاية الطبية، يساور أسرته مخاوف جدية بشأن قدرته على تحمل المزيد من الاحتجاز.

الفريق العامل الخاص بالاحتجاز التعسفي، التابع لمجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة والثمانين (18 – 22 نوفمبر 2019) بث برأيه القانوني[31] في اعتقال سالم غريبي على النحو التالي:

خلص إلى أن حرمان سالم غريبي من حريته "تعسفياً ومخالفاً للمواد 2 و7 و9 و10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد 9 و10 و13 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

طالب حكومات ليبيا والسنغال والولايات المتحدة باتخاذ "الخطوات اللازمة لتصحيح وضع السيد غريبي دون تأخير وجعله متوافقاً مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

وخلص إلى أن سبيل الانتصاف المناسب هو "إطلاق سراح السيد غريبي على الفور ومنحه حق واجب الإنفاذ في الحصول على تعويض وغير ذلك من التعويضات، وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة مبدأ مسؤولية الحكومات الثلاث عن التعويض المشترك".

وحث الفريق العامل الحكومات الثلاث على ضمان "إجراء تحقيق كامل ومستقل في الظروف التي أحاطت بالحرمان التعسفي من الحرية للسيد غريبي، واتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقه".

وقرر إحالة القضية إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لاتخاذ الإجراء المناسب.

سجن معيتيقه في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[32]:

"وواصل حراس السجون ومراكز الاحتجاز الاعتداء جنسياً على نزيلات السجون الليبيات والأجنبيات. وتعرب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية حقوق الإنسان عن قلقها من عدم وجود حارسات في السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد.

فباستثناء سجن الجدَيْدة النسائي في طرابلس، لا توجد أي مرافق احتجاز أخرى تستخدم حارسات. ومما يفاقم هذا الوضع إمكانيةُ دخول حراس السجن الذكور دون عائق إلى زنازين السجينات، الأمر الذي يزيد من خطر تعرضهن للاعتداء والاستغلال الجنسيين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية حقوق الإنسان تلقِّي تقارير مثيرة للجزع عن العنف الجنسي الذي يمارَس على النساء والرجال والفتيان في سجون ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك ادعاءات العنف الجنسي والاغتصاب في سجن معيتيقه على يد قوات الردع الخاصة (وهي جماعة مسلحة تقع اسمياً تحت سلطة ومسؤولية وزير الداخلية)."[33]

"في 9 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق النار على 2 من الصحفيين المصورين في زنقة العزيزة في طرابلس - أحدهما من قناة الجزيرة والآخر من وكالة فرنسا للأنباء - وأصيب، ويقال إن ذلك قد تم على يد جماعات مسلحة تابعة لحكومة الوفاق الوطني في 27 آب/أغسطس، ألقي القبض على أحد المصورين العاملين في قناة ليبيا الأحرار التلفزية على يد جماعة مسلحة تابعة للحكومة وأُخذ إلى سجن معيتيقه في طرابلس حيث بقي محتجزاً إلى غاية 9 أيلول/سبتمبر."[34]

"بعد إصدار المجلس الرئاسي للمرسومين 1301 و1304، في أيلول/ سبتمبر 2018. وأنشئت بموجب المرسومين لجنةٌ لفرز المحتجزين الموجودين في سجن معيتيقه وشروط إطلاق سراح بعض المحتجزين الذين أمضوا في السجن أكثر من المدة المحددة قانوناً، على التوالي. وعلاوة على ذلك، أُنشئت بموجب المرسوم 129 الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء لجنة لاستعراض حالات الاحتجاز التعسفي في سجن معيتيقه. وشرعت اللجنتان في استعراض المحتجزين في السجن [معيتيقه] الذي يُعتقد أنه يأوي أكثر من 600 3 محتجز. وحسب مكتب التحقيقات التابع لمكتب المدعي العام، يُقدَّر عدد المحتجزين الذين جرى فرزهم في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019 بـ 200 1 محتجز، أُطلق سراح نحو 500 منهم بينما نُقل آخرون إلى سجن الجديَدْة خلال الفترة نفسها."[35]

"واستمرت العقبات البيروقراطية وعدم تعاون السلطات في الحد بشدة من وصول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا/مفوضية حقوق الإنسان ودخولها إلى مرافق الاحتجاز؛ فلم تتمكن من زيارة السجون الواقعة تحت سيطرة وزارة العدل والشرطة القضائية في الشرق ... وفي غرب ليبيا، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سوى من زيارة سجون جديدة والجوية وعين زارا أ."[36]

---

[1] المكتب الإعلامي لوزير الداخلية (Facebook): "بيان وزارة الداخلية بشأن إطلاق حملة أمنية للكشف عن مصير المغيبين قسرياً"، 16 يوليو 2020.

[2] من ضحايا الإخفاء القسري، والتي ربما قوة الردع أو عناصر منها متورطة في إخفائهم؛ المهندس خالد ابلال الزنتاني، اعتقل في مطار معيتيقه، مكان عمله، في شهر مايو 2015، الشيخ الدكتور نادر العمراني، اختطفته مجموعة مسلحة في منطقة الهضبة في أكتوبر 2016، ورجل الأعمال عبد اللطيف الكريك اختطف في منطقة خلة الفرجان في نوفمبر 2016، الثلاثة انقطعت أخبارهم ولا يعرف ذويهم مصيرهم، ضحايا اختفاء قسري.

[3] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الاعتيادية (43)ن تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها حكومة ليبيا"، 23 يناير 2020.

[4] المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني: "قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1307) لسنة 2018 "بتقرير بعض الأحكام بقراره رقم (1301) لسنة 2018""، 17 سبتمبر 2018. المادة رقم (2) نصت على "تتولى اللجنة المشكلة بالمادة رقم (1) من هذا القرار مباشرة أعمال التقصي عن وضع الموقوفين بمؤسسة الإصلاح والتأهيل طرابلس الرئيسية **بقاعدة معيتيقه الجوية وأي مكان احتجاز آخر قد يكون بها** والتثبت من إجراءات إيقافهم وحبسهم ومدى موافقتها للتشريعات الجنائية النافذة".

[5] يشترط قانون الإجراءات الجنائية تقديم مذكرة اعتقال صادرة عن السلطة القضائية المعنية، المادة (30)، ما لم يقبض على الشخص متلبسا بالجرم المشهود، المواد 27 و28. وينص أيضا على عدم جواز حبس الأشخاص إلا في السجون المخصصة لذلك، المادة (31). كما أن القانون الليبي يجرم التعذيب والاخفاء القسري، القانون (10) لسنة 2013 "بشأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز".

[6] وفقا لمصادر متعددة، الردع تتحصل قوة الردع تقريبا على ما لا يقل عن 75 دينار ليبي لكل سجين لديها لكل يوم من حكومة الوفاق، بعض المصادر قدرت الميزانية اليومية التي تتحصل عليها قوة الردع عن كل سجين بحوالي 100 دينار. ولنفترض أن عدد السجناء لديها 3000 سجين، هذا يعني أن قوة الردع تتلقى تقريبا 7.5 مليون دينار ليبي شهريا.

[7] اطلعت التضامن على شهادات لمهاجرين غير نظاميين تحدثوا فيها عن اعتقالهم تعسفيا في سجن معيتيقه واستغلالهم.

[8] قرار المجلس الرئاسي رقم (555) لسنة 2018 ميلادية "بإنشاء جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب"، 7 مايو 2018، أثار جدلا واسعا وتعرض لنقد محلي ودولي. منظمة التضامن في بيانها (رابط) بتاريخ 15 مايو 2018 رصدت مخالفات عديدة وردت في مواد القرار لمواد في الإعلان الدستوري، وقانون العقوبات الليبي، وقانون النظام المالي للدولة والتعديلات الواردة عليه، والقانون رقم (7) لسنة 2012 بشأن انشاء جهاز المخابرات الليبية، والقانون رقم (67) لسنة 1972م بإصدار قانون الجمارك والتعديلات الواردة عليه، والقانون رقم (10) لسنة 1992 ف بشأن الأمن والشرطة. كما انتقدته منظمة مراسلون بلا حدود "ليبيا: القرار عدد 555، تفويض للميليشيات التي تعادي حرية الصحافة"، ومنظمة العفو الدولية "ليبيا: قرار دمج قوة الردع في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة".

[9] القرار رقم (555) لسنة 2018 أجاز لأفراد قوة الردع الخاصة بالتجسس والتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، دون أخذ إذن من الجهات القضائية، وهو مخالف للإعلان الدستوري، الذي نص على حرمة خصوصية المواطن وحرمة المراسلات والمحادثات وكفل حمايتها بالقانون ونص بوضوح على عدم التجسس أو الاطلاع عليها إلا بإذن قضائي ووفقا لأحكام القانون ولمدة محددة. وأجاز القرار لقوة الردع التصرف في "ما يتم مصادرته من الأموال والعقارات والمنقولات المرتبطة بالجرائم التي يتم ضبطها" واعتبارها جزء من الموارد المالية لقوة الردع، وهو مخالف للإعلان الدستوري، الذي نص على حرمة وصون الملكية الخاصة، ومخالف للقانون الليبي للعقوبات، الذي قيد المصادرة بعد صدور الحكم بالإدانة أو العفو القضائي في الأشياء "التي استعملت أو أعدت لارتكاب الجريمة" أو الأشياء التي "يعد صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو التصرف فيها جريمة" وأشترط تطبيق هذه الأحكام فقط على من كانت له يد في الجريمة. القرار (555) شرعن التجسس، فأصبح الاتصالات مراقبة، وتفتيش أجهزة الهاتف النقال والحاسوب والاطلاع على محتوياتها من رسائل وصور، أمر يمارس بشكل روتيني في البوابات والمطارات. وشرعن هذا القرار مصادرة الأموال والمنقولات الثمينة والمركبات الآلية من البيوت عند مداهمتها. كل القضايا التي اطلعت عليها منظمة التضامن وقامت فيها قوة الردع، وغيرها، بمصادرة أموال أو أجهزة الكترونية أو مركبات آلية، لم تجد المنظمة حالة واحدة قامت فيها قوة الردع بإعادة ما قامت بمصادرته.

[10] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ووزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني يبحثان اصلاح قطاع الامن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج"، 12 يوليو 2020.

[11] ليبيا طرف في سبع معاهدات واتفاقيات أساسية، تمثل القواعد الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضعتها الأمم المتحدة لصون حقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبصفتها طرف في هذه الاتفاقيات، ليبيا ملزمة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وكفالتها لجميع الأشخاص داخل الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية.

[12] قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ المادة (7) "الجرائم ضد الإنسانية"، الفقرات (1-هـ)، (1-و) و (1-ط).

[13] قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ المادة (25) "المسؤولية الفردية" الفقرة (2-ب)؛ المادة (28) "مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين". مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا": "كل من يشارك في أعمال ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، وكذلك كل رئيس مدني أو آمر لمجموعة مسلحة يعطي أوامر بارتكاب جرائم من هذا النوع أو لا يتخذ إجراءات معقولة وضرورية لمنع ارتكاب مرؤوسيه والخاضعين لإمرته لهذه الجرائم أو المعاقبة عليها أو لا يحيل الأمر إلى السلطات المعنية لغرض التحقيق والمقاضاة، يتحمل المسؤولية القانونية"، صفحة 15.

[14] قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ المادة (27) "عدم الاعتداد بالصفة الرسمية".

[15] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الاعتيادية (43)ن تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها حكومة ليبيا"، 23 يناير 2020. المجلس الرئاسي أصدر قراران (1301 و1304) في سبتمبر 2018 لتشكيل لجنة لفرز المحتجزين الموجودين في سجن معيتيقه لإطلاق سراح بعض المحتجزين الذين أمضوا في السجن أكثر من المدة المحددة قانوناً. وأنشأ المجلس الأعلى للقضاء لجنة لاستعراض حالات الاحتجاز التعسفي في سجن معيتيقه. وشرعت اللجنتان في استعراض المحتجزين في السجن الذي يُعتقد أنه يأوي أكثر من 3600 محتجز. وحسب مكتب التحقيقات التابع لمكتب المدعي العام، يُقدَّر عدد المحتجزين الذين جرى فرزهم في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019 بـ 1200 محتجز، أُطلق سراح نحو 500 منهم بينما نُقل آخرون إلى سجن الجديدة خلال الفترة نفسها. أي أن عدد السجناء في ديسمبر 2019 يتراوح ما بين 2400 و 2900 سجين في سجن معيتيقه.

[16]وفقا لشهادات أسر المعتقلين، الزيارات الأخيرة كانت بالحضور الشخصي، وآخر زيارات كانت في شهر مارس 2019، ومنذ ذلك الحين توقفت الزيارات.

[17] منظمة العفو الدولية: "ليبيا: قرار دمج قوة الردع في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة"، 21 يونيو 2018.

[18] عدنان أفاد بأن بعض زنزانات الانفرادي، مثل زنزانته كان فيها أربعة أشخاص معاً، لا تهوية ولا مرحاض ولا حنفية مياه.

[19] من أدوات التعذيب التي شاهدها عدنان رافعات تُستخدم في ورش ميكانيكا السيارات لرفع المحرك من مكانه، تسمى باللغة الدارجة "بلانكو" مشتقة من الايطالية، تستخدمها قوة الردع في تعذيب المعتقلين. يتم تقييد اليدين وراء الظهر ثم يتم ربط اليدين الى قيد في الرجلين ويتم تعليق السجين من الخلف. هذا الأسلوب كان يستخدمه جهاز الأمن الداخلي في عهد القذافي، ووفقا لتقارير من ليبيريا أن الأجهزة الأمنية هناك تدربوا على هذا الأسلوب من التعذيب على يد أجهزة أمن القذافي. كما يوجد في مبنى النقلية ما يسمى التابوت، وهو صندوق مثل التابوت، واقف رأسا، ويتم وضع السجين فيه.

[20] يوم 28 مايو 2020 فقدت القوات المساندة لحكومة الوفاق الوطني 14 مقاتل: محمد مختار الضلعة، عبد الحكيم الزواوي، عادل خليل سالم، وعادل الريصة من مصراته؛ هيثم علي كساب الزاوي، طارق اسماعيل القمودي، وأيمن طارق العريفي من الزاوية؛ حسام دريدر، ونعيم دراوش من تاجوراء؛ ايمن جمعة احميدة من مسلاته؛ عبد السلام الشماح من الغرارات؛ بشير عبد العظيم من الخمس؛ محمد الجفائري من زليتن؛ وعدنان ابو شهيوه من قصر بن غشير.

[21] الجزيرة نت: "قتلى في هجوم بمصراتة الليبية تبناه تنظيم الدولة"، 4 أكتوبر 2017. الهجوم أسفر عن مقتل 4 أشخاص وإصابة 35 آخرون.

[22] الموقع الرسمي للشيخ نادر العمراني: "السيرة الذاتية". الشيخ نادر يعتبر من أبرز علماء علوم الحديث النبوي الشريف على مستوى العالم الإسلامي وله العديد من المؤلفات.

[23] تسجيل "اعترافات" لمتهمين دون حضور محامي وبدون أمر قضائي، ممارسات غير قانونية وتعتبر انتهاك لحقوق المتهم، وهي ممارسات موروثة عن أجهزة النظام السابق، نظام معمر القذافي، والتي كانت تتم تحت الإكراه، التعذيب والتهديد، وقد استمرت مجموعات مسلحة عديدة في ليبيا في هذه الممارسات بعد الثورة، وقد نددت منظمة هذه الممارسات وطالبت بوقفها لأنها انتهاك لحقوق المتهم وبثها غالبا ما يؤدي إلى تعريض حياة الأبرياء من أقارب أو أصدقاء من يظهرون في هذه التسجيلات، انظر بيان منظمة التضامن "ليبيا: بث تسجيلات "اعترافات" مشتبه فيهم انتهاك للقانون" 26 يونيو 2016.

[24] الشخص الذي ظهر في التسجيل عرَّف بنفسه أنه يدعى هيثم عمران عبد الكريم الزنتاني، مواليد 1986، من سكان منطقة الهضبة، طرابلس. قام بتسمية عدة أشخاص في التسجيل منهم قيادات في كتيبة قوة الردع الخاصة؛ عبد الحكيم عثمان مقيدش، مسؤول مكتب مكافحة الجريمة بمنطقة السبيعة، شكري عثمان مقيدش، عضو في مكتب مكافحة الجريمة السبيعة، الضاوي نزام، آمر التسليح في قوة الردع الخاصة، خالد البوتي، آمر قوة

الردع في مطار معيتيقه، لازهر فانان آمر سرية باب تاجوراء للمداهمات والقبض، أحمد الصافي الملقب بالشرقاوي "مفتي" مكتب مكافحة الجريمة وقوة الردع، وآخرين. انظر منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "بيان للتضامن حول جريمة اختطاف الشيخ الدكتور نادر العمراني"، 22 نوفمبر 2016.

[25] صفحة قوة الردع الخاصة على شبكة التواصل الاجتماعي (Facebook): "بيان بخصوص الفيديو المتداول حول خبر مقتل الشيخ الدكتور نادر العمراني"، 21 نوفمبر 2016.

[26] المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني: "بيان المجلس الرئاسي بخصوص خبر مقتل الشيخ نادر العمراني" 21 نوفمبر 2016.

[27] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا"، 10 أبريل 2018.

[28] من المرجح أن سالم غريبي كان قد اعتقل واحتُجز في البداية بسبب الاستخدام السائد للمكافآت من قبل الولايات المتحدة خلال الفترة التي أعقبت عام 2001، القوات الأمريكية كانت تدفع مبلغ 5000 دولار لمن يساعد في "القبض على مقاتلي طالبان أو القاعدة". وقد وجدت وزارة دفاع الولايات المتحدة أن 86 في المائة من جميع المحتجزين البالغ عددهم 780 محتجزًا في معتقل خليج غوانتانامو قد اعتقلتهم السلطات الباكستانية أو التحالف الشمالي، وسلمتهم لاحقًا إلى حجز الولايات المتحدة. خلال الفترة التي تم فيها اعتقالهم، كانت توزع مثل هذه المكافآت.

[29] أحد أسباب تأخر تنفيذ الإفراج عن سالم غريبي والآخرين، هو ضرورة إيجاد دول متلقية للمحتجزين الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية.

[30] أفرجت قوة الردع عن عمر بو عويشة في مطلع يناير من هذا العام بعد مساعي من قبيلته.

[31] مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: "رأي رقم (85/2019) بشأن سالم الغريبي (ليبيا والسنغال والولايات المتحدة)"، 18 فبراير 2020.

[32] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الاعتيادية (43)ن تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها حكومة ليبيا"، 23 يناير 2020.

[33] تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، الفقرة (31).

[34] تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، الفقرة (43).

[35] تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، الفقرة (60).

[36] تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، الفقرة (62). لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من زيارة سجن معيتيقه حتى تاريخ كتابة التقرير.